

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/CL5.SDGS/2023/WG.2/Report
23 October 2023
ORIGINAL: ARABIC



UNITED NATIONS
DEPARTMENT OF ECONOMIC
AND SOCIAL AFFAIRS



الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

ورشة العمل الإقليمية التاسعة
حول الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية
القاهرة، 2-3 تشرين الأول/أكتوبر 2023

موجز

نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالشراكة مع جامعة الدول العربية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ورشة العمل الإقليمية التاسعة حول الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية، يومي 2 و3 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة.

تضمنت الورشة مداخلات حول تجارب البلدان العربية التي قدمت استعراضاً وطنياً طوعياً في عام 2023 واستعدادات البلدان التي تعمل على إعداد استعراض لعام 2024. وركزت الجلسات المواضيعية للورشة على نتائج قمة أهداف التنمية المستدامة لعام 2023، وعلى التكنولوجيا كإحدى وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأهمية إدراجها في عملية الاستعراض وفي التقرير الصادر عنها.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	3-1 مقدمة
		<u>الفصل</u>
3	5-4 أولاً- مخرجات ورشة العمل
4	43-6 ثانياً- ملخص عن الجلسات
		ألف- الجلسة الأولى: حوار بين البلدان حول استعراضات عامي 2023 و2024
4	20-6
		باء- الجلسة الثانية: التكنولوجيا كوسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: التحديات والفرص
8	27-21
		جيم- الجلسة الثالثة: منتصف المسار نحو 2030: قمة أهداف التنمية المستدامة وسُبل المُضي قُدماً
9	34-28
		دال- الجلسة الرابعة: البُعد التكنولوجي في الاستعراضات الوطنية الطوعية وإشراك أصحاب المصلحة ذوي الصلة
11	42-35
		هاء- الجلسة الخامسة: المُضي قُدماً – الاستفادة من الاستعراضات الوطنية الطوعية للدفع باعتماد التكنولوجيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ..
12	43
		ثالثاً- تنظيم الأعمال
13	49-44
		ألف- مكان الورشة وتاريخ انعقادها
13	44
		باء- الافتتاح
13	46-45
		جيم- المشاركون
14	47
		دال- جدول الأعمال
14	48
		هاء- الوثائق
14	49
		المرفق- قائمة المشاركين
15	

مقدمة

1- نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالشراكة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ورشة العمل الإقليمية التاسعة حول الاستعراضات الوطنية الطوعية، يومي 2 و3 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في مقرّ جامعة الدول العربية في القاهرة(1).

2- ركّزت الورشة على دور التكنولوجيا كأحدى وسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وسُبل إدراجها في عملية إعداد الاستعراض وفي مضمون التقرير الصادر عنها. وتبادل المشاركون التجارب في استخدام التكنولوجيا في عدّة مجالات منها البيانات والإحصاءات، والحكومة الرقمية، والاقتصاد الأخضر. وتضمّنت الورشة جلسة مفتوحة لمناقشة التدابير الملموسة التي يمكن اتخاذها لتعزيز استخدام التكنولوجيا خدمةً لأهداف التنمية المستدامة وإشراك أصحاب المصلحة ذوي الصلة في الاستعراضات الوطنية الطوعية.

3- وسلّطت الورشة الضوء على نتائج قمة أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 والتّبعات المتوقّعة للسنوات السبع المتبقية، إضافة إلى المحافل الدولية المقبلة، لا سيّما قمة المستقبل في عام 2024. وتخلّل ذلك عروض حول الالتزامات الوطنية الصادرة عن الدول العربية.

أولاً- مخرجات ورشة العمل

4- في ما يلي خلاصة لأبرز الرسائل التي خرجت عن الورشة:

(أ) التكنولوجيا موضوع تقاطعيّ ومسرع لجميع أهداف التنمية المستدامة، وجميع الدول العربية بغض النظر عن مستوى تقدّمها التكنولوجي مدعوة لإدماج البعد التكنولوجي في استعراضها الوطني الطوعي؛

(ب) تتوفّر على المستوى الوطني ومن خلال المنصات الدولية مؤشرات كثيرة حول التكنولوجيا تتخطى تلك الواردة في الإطار الدولي المعتمد لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ويُنصح باستخدام منها ما يساعد على تسليط الضوء على تحديات أو فجوات تكنولوجية محدّدة بحسب السياق القائم في كلّ دولة وبما يخدم الأولويات الوطنية؛

(ج) من الأهمية بمكان إشراك كافة أصحاب المصلحة المعنيين بالتكنولوجيا في عملية إعداد الاستعراض الوطني الطوعي، بما في ذلك القطاع الخاص، والقطاع الأكاديمي والبحثي، والقطاع الأهلي، والمجتمع المدني، والمتطوعون؛

(د) تمثّل الاستعراضات الوطنية الطوعية فرصةً لتطوير سياسات للتكنولوجيا تخدم أهداف التنمية المستدامة بشكلٍ وثيق، وهي أيضاً فرصة لبناء الشراكات المطلوبة لقيام قطاع تكنولوجي قوي؛

(هـ) طُرحت إمكانية النظر في إعداد استعراض طوعي إقليمي للمنطقة العربية على غرار الاستعراض الذي قدّمه الاتحاد الأوروبي لأول مرة عام 2023؛

(1) تنظّم ورش العمل الإقليمية حول الاستعراضات الوطنية الطوعية بشكل دوري منذ عام 2019 بهدف توفير مساحة للحوار وتبادل المعرفة والتعلّم من الأقران، وذلك بناءً على طلب الدول الأعضاء في الإسكوا. وللحصول على مزيد من المعلومات بخصوص ورش العمل التي نُظمت حتى اليوم. <https://www.unescwa.org/events/voluntary-national-reviews-regional-workshops-series>.

(و) قد تختار البلدان المتأثرة بالنزاع التركيز على مواضيع محدّدة في الاستعراض الوطني الطوعي بما يتماشى مع أولويات الخروج من الأزمات أو إعادة البناء، ويمكن دعم التحاليل الواردة في الاستعراض بأمثلة عن حلول مجتمعية طوّرت استجابةً للحاجات المحلية في ظلّ تراجع الخدمات الحكومية أو صعوبة الوصول إليها؛

(ز) تشكّل الالتزامات الوطنية التي قدّمتها البلدان العربية إلى قمة أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 إعادة تأكيد على مركزية خطة عام 2030 ووسيلةً لتحديد أولويات العمل في المرحلة المقبلة، ومن المهم رصد تلك الالتزامات ومتابعة تنفيذها عن طريق الاستعراض الوطني الطوعي.

5- وتبيّنت، انطلاقاً من عرض التجارب الوطنية ومناقشتها، مجموعةً من الممارسات الجيدة منها ما يلي:

(أ) إعداد تقرير سنوي داخلي لرصد التقدّم المُحرَز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بصورة مستمرة (كما في حالة المملكة العربية السعودية وعمان)؛

(ب) الاستناد في تحليل التحديات والسياسات على البيانات المفصّلة على المستوى دون الوطني، لا سيّما في البلدان المتأثرة بالنزاع (كما في حالة الجمهورية العربية السورية)؛

(ج) استخدام الصور الجوية والفضائية لإنتاج بيانات مكانية دقيقة تساعد في التخطيط والمتابعة والتقييم (كما في حالة مصر)؛

(د) أتمتة عملية جمع مدخلات الاستعراض الوطني الطوعي من مختلف المعنيين وأصحاب المصلحة باستخدام منصة رقمية (كما في حالة سويسرا)؛

(هـ) تأطير جهود الانتقال إلى الحكومة الرقمية من خلال سياسة وطنية للتحوّل الرقمي (كما في حالة دولة فلسطين).

ثانياً- ملخص عن الجلسات

أف- الجلسة الأولى: حوار بين البلدان حول استعراضات عامي 2023 و2024

6- تناولت الجلسة الأولى تجارب البلدان العربية التي قدّمت استعراضاتها الوطنية الطوعية في عام 2023، إضافةً إلى استعدادات الدول العربية التي تخطّط لتقديم استعراض وطني طوعي في عام 2024. وقد يسّرت الجلسة السيدة ندى العجيزي، مديرة إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي في جامعة الدول العربية.

7- عرضت السيدة دانة حمزة، الوكيلّة المساعدة للتنمية المستدامة في وزارة التنمية المستدامة في البحرين، تجربة بلدها في إعداد الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لعام 2023 الذي ساعد في توثيق التقدّم المُحرَز منذ الاستعراض الأول في عام 2018، وفي تحديد التحديات واستكشاف الحلول لتصميم سياسات ترسّخ مبادئ الاستدامة. وأشارت السيدة حمزة إلى بعض مسرّعات التنمية كإطلاق خطط الإنعاش الاقتصادي؛ والالتزام بتحقيق صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام 2060؛ وإنشاء وزارة التنمية المستدامة في عام 2022؛ ودمج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية الحكومية للفترة 2023-2026؛ وتكثيف الجهود الرقمية؛ وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص. ثم تناولت عملية إعداد الاستعراض لعام 2023 التي استندت إلى نهج الحكومة بأسرها والمجتمع بأكمله، مؤكّدةً على الدور التنسيقي لوزارة التنمية المستدامة. وأشادت السيدة حمزة بالدعم المقدم من الأمم المتحدة وأكّدت استمرار العمل على تحديث البيانات وتحسينها حتى بعد تقديم الاستعراض.

8- وقدمت السيدة سماح البخاري، أخصائي أول استدامة في وزارة الاقتصاد والتخطيط في المملكة العربية السعودية، مداخلهً بيّنت فيها أنّ رؤية المملكة لعام 2030 تتضمن مبادرات ومشاريع تنمائية في تصميمها مع خطة عام 2030. ثم ذكرت أمثلةً محدّدة لمسّرات منها مشاريع التنمية المموّلة من صندوق الاستثمار السعودي، وأنشطة الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي في التحوّل التكنولوجي والرقمي، والجهود الوطنية في التنويع الاقتصادي من خلال القطاعات غير النفطية كالسياحة والتصنيع، وإطلاق مبادرة السعودية الخضراء، وإنشاء نظام للحماية الاجتماعية يتضمن التأمين الاجتماعي. ثم نوهت بالعمل الذي قامت به وزارة الاقتصاد والتخطيط في تنسيق عملية إعداد الاستعراض وذلك بمشاركة قرابة 100 جهة من الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الثالث والمنظمات الدولية. ويؤكد تقرير الاستعراض على أهمية إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني العامل في قطاعات متنوّعة، بما في ذلك مساهمات المتطوعين، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويتضمن مجموعة من الأمثلة عن الدور الذي تضطلع به هذه الجهات. وأوضحت البخاري أنّ وزارة الاقتصاد والتخطيط تسعى إلى إعداد تقرير سنوي عن تقدّم أهداف التنمية المستدامة ملقياً الضوء على التعاون القائم مع الهيئة العامة للإحصاء والمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة "أداء" لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة باستمرار.

9- وعرض السيد ماضي علي يوسف، مسؤول برامج الاقتصاد الكلي في الهيئة العامة للتخطيط في جزر القمر، تجربة بلده في إعداد الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لعام 2023. وبيّن العرض العملية التشاركية للاستعراض التي ساهم فيها ممثلو القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وممثلو الشباب والنساء والجهات المانحة. وتضمّن تقرير الاستعراض تحليلاً لحالة أهداف التنمية المستدامة والتحديات التي تواجهها وركز على المقاصد الـ 68 التي صنّفت كأولوية وطنية لجزر القمر. واعتمد إطار الركائز الخمس لخطة عام 2030 (5Ps) كإطار عام للاستعراض. وتضمّن الاستعراض أيضاً مجموعة من الخطوات المستقبلية منها تسريع الإصلاحات، وتعزيز بيئة الأعمال المواتية للاستثمار الخاص، وتوطين أهداف التنمية المستدامة، وبناء القدرات، وتحسين البيانات، وتعبئة التمويل المبتكر.

10- وتناول المشاركون في الفترة المخصّصة للنقاش موضوع إطار المؤشرات العالمية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتمّ التأكيد على ضرورة أن تأخذ البلدان من هذا الإطار المؤشرات التي تناسب ظروفها الوطنية وأن تستكملها بمؤشرات أخرى تنطبق على احتياجاتها وأولوياتها الإنمائية لتمكينها من تصحيح مسار التنمية الوطني.

11- في الحلقة الحوارية الثانية من الجلسة، والمخصّصة لاستعراضات عام 2024، قدّم السيد محمد عبد الرحمن ددي، المدير العام المساعد لاستراتيجيات وسياسات التنمية في وزارة الاقتصاد والتنمية المستدامة في موريتانيا، مداخلهً عن التحضيرات لإعداد استعراض عام 2024. وأشار السيد ددي إلى المشاورات الوطنية التي أطلقتها الحكومة لتحديد الأولويات واقتراح الحلول، وإلى مسح أجري بدعم من الأمم المتحدة صدرت عنه وثيقة حول حالة أهداف التنمية المستدامة في موريتانيا. ومن المخطّط أن يقدّم الاستعراض الثاني حصيلة التقدّم المُحرز منذ الاستعراض الأول في عام 2019 وأن يُلقى الضوء على تبعات أزمة كوفيد-19، وسيصاحبه استعراض إقليمي لولاية الحوض الشرقي واستعراض محلي لنواكشوط. وأعدت خارطة طريق تتضمّن المنهجية والهيكلية المؤسسية والجدول الزمني، كما تمّ تشكيل لجنة وزارية ولجنة مخصّصة لكتابة التقرير وتمّ تعيين نقاط اتصال من القطاعات لتقديم المعلومات.

12- عرض السيد الطاهر أبو الحسن، مدير عام معهد التخطيط والرئيس التنفيذي للجنة التنمية المستدامة في وزارة التخطيط في دولة ليبيا، استعدادات بلده لإعداد الاستعراض الثاني لعام 2024. وأشار إلى أنّ التقرير سيستعرض التقدّم المُحرز على مستوى الأهداف السبعة عشر، بخلاف التقرير الأول الذي ركّز على عشرة

أهداف فقط اختيرت كأولوية وطنية، وسيحدّد الفرص والتحديات والخطوات المستقبلية. وسيتمّ التركيز على تحقيق هذه الأهداف على المستوى المحلي، وعلى موضوع الهجرة غير النظامية التي تؤثر سلباً على اقتصاد البلاد. وذكر أنّ إعداد التقرير سيتمّ على نحوٍ تشاركي بقيادة وزارة التخطيط ومن خلال لجنة التنمية المستدامة وبمشاركة مختلف القطاعات وأصحاب المصلحة المنتمين إلى المنتدى الليبي للتنمية المستدامة. وستبذل الجهود لتوفير البيانات من خلال تبني إنشاء نظام رصد ومتابعة لأهداف التنمية المستدامة بمشاركة مصلحة الإحصاء والتعداد والهيئة العامة للمعلومات. كما أشار السيد أبو الحسن إلى الحرص على استخدام التكنولوجيا لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطبيق السياسات التي تتيح ذلك.

13- أشار السيد رفعت حجازي، المستشار في هيئة التخطيط والتعاون الدولي، إلى أنّ الجمهورية العربية السورية قد عملت على إعداد الاستعراض الثاني لعام 2023 ولكن تمّ تأجيل تقديمه إلى دورة عام 2024. وسيتم العمل في المرحلة المقبلة على تعديل التقرير وإصداره بشكلٍ مقتضب، إضافةً إلى تقارير محلية على مستوى المحافظات. وتطرّق السيد حجازي إلى بعض الدروس المستفادة ومن أبرزها أنّ خطط التنمية التقليدية ما قبل الحروب والكوارث الطبيعية، لم تعدّ صالحة. كما أنّ النظر في المؤشرات على المستوى الوطني يبقى غير كافٍ ما لم تصحبه معالجةً للتحديات على المستوى دون الوطني. ثم ذكر الآثار المترتبة عن الأزمات وما أدت إليه من حلول تفرضها الحاجة، كاعتماد الطاقة الشمسية في غياب الكهرباء، وتقديم البطاقات المصرفية والخدمات الإلكترونية بسبب الأزمات، منوهاً بذلك إلى أهمية الاستثمار في التكنولوجيا. وختم السيد حجازي بالإشارة إلى الفجوة التمويلية الكبيرة لأهداف التنمية المستدامة خاصةً وأنّ الجمهورية العربية السورية لم تعدّ تستفيد من المساعدات الإنمائية بل أصبحت تتلقّى فقط المعونات الإنسانية.

14- وعرض السيد طلال السعدي، مدير إعداد الخطط التنموية في وزارة الاقتصاد في عُمان، استعدادات بلاده للاستعراض الوطني الطوعي الثاني لعام 2024. وأشار إلى دور اللجنة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي يرأسها وزير الاقتصاد وتتضمن في عضويتها عدداً من كبار المسؤولين في القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني، والبرلمان. وهي تُشرف على تطوير تقارير وطنية عن أهداف التنمية المستدامة تتسق مع الأولويات الوطنية ورؤية 2024-2040. ونوه بتحديث لوحة المعلومات المركزية والتأكد من احتساب المؤشرات المتاحة وإعادة احتساب المؤشرات غير المتاحة من قبل المركز الوطني للإحصاء. وأشار أيضاً إلى الربط المعلوماتي لرصد وقياس تحقيق مقاصد ومؤشرات التنمية المستدامة على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات، والتركيز على موضوع الشراكات وإبراز موضوع التحوّل الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

15- عرض السيد محمد الحاوري، وكيل الوزير في وزارة التخطيط والتعاون الدولي في اليمن، استعداد بلاده لإعداد الاستعراض الوطني الطوعي الأول لعام 2024. وأشار إلى أنه تمّ تشكيل لجنة إشرافية تضم ممثلين عن الوزارات المعنية والمنظمات الدولية. كما تمّ تحديد أربع نقاط للعمل هي: استعراض الوضع الراهن؛ والتقدّم المُحرز على مدى السنوات الماضية منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ والتحديات الرئيسية التي تقف عائقاً نحو التقدّم؛ والمشاريع والبرامج التي يمكن أن تتبناها اليمن للمضي قدماً في تحقيق التنمية المستدامة. كما أُجري تقييم أولي للأهداف السبعة عشر بالاستناد إلى دراسة أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيمرّ التقرير بأربع مراحل هي: مرحلة التهيئة؛ ومرحلة الإعداد الأولي للتقرير؛ وإطلاق المشاورات؛ والمصادقة على مستوى الحكومات قبل تقديمه إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام 2024.

16- وعرض السيد محمود عطايا، مدير عام مكتب رئاسة مجلس الوزراء في دولة فلسطين، استعدادات بلاده لإجراء الاستعراض الثاني لعام 2024. وأشار إلى أنّ الخطة التنفيذية قد وُضعت لإعداد الاستعراض وهي تعتمد

أساساً على الدروس المستفادة من تجربة الاستعراض الطوعي السابق كما على الدروس المستفادة من الورش الإقليمية الخاصة بالاستعراضات الوطنية الطوعية. وأوضح أن العمل لا يزال في مراحله الأولى، وأنه سيتم الإبلاغ عن أي حاجة إلى الدعم الفني حسب الاقتضاء.

17- تولّت إدارة القسم الثاني من الجلسة الأولى السيدة جنى البابا، موظفة تنمية مستدامة في الفريق المعني بتنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في الإسكوا. وعُرض نشاطان اقترحتهما الإسكوا لتعظيم الفائدة من الدعم المقدم في ما يتعلق بالاستعراضات الوطنية الطوعية: الأول يوثق بالعمق تجارب الدول في ما يخص هذه الاستعراضات ضمن مجموعة ممارسات جيدة؛ والثاني يعظم الاستفادة من فرص التعلّم من الأقران من خلال التبادل الثنائي/التوأمة، بناءً على نجاح التجربة الأولى التي ييسرتها الإسكوا خلال دورة عام 2023.

18- وقدمت السيدة هانيا صبيدين ديماسي، المسؤولة المعاونة لإدارة البرامج في الفريق المعني بتنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في الإسكوا، عرضاً عن الممارسات الجيدة للاستعراضات الوطنية الطوعية في البلدان العربية. وأكدت على أن الاستعراضات الوطنية الطوعية الـ 35 التي أعدتها الدول العربية منذ عام 2016 تمثل مخزوناً معرفياً هاماً تعمل الإسكوا على توثيقه من خلال عمل بحثي لجمع هذه التجارب. وسيكون هذا التوثيق خاصاً بالمنطقة العربية، بخلاف التوثيق الدولي، كما سيكون بمثابة مادة مرجعية مفيدة للاستعراضات في الدورات المقبلة. وشرحت السيدة ديماسي منهجية البحث المتبعة التي تستند أساساً على نقاشات ورش العمل الإقليمية، واجتماعات شبكة الممارسين، وتقارير الاستعراضات، إضافة إلى معايير أخذت بالاعتبار كالتوافق مع مبادئ خطة عام 2030، والأثر أو الفعالية. كما قدمت بعض الأمثلة على هذه الممارسات وشرحت الخطوات التالية، لا سيّما التواصل مع الدول لتزويد الإسكوا بأي ملاحظات بشأن مجموعة الممارسات التي جمعت واقتراح ممارسات إضافية.

19- تحدّث السيد إباد حسن علي، مدير الاقتصاد الكلي في هيئة التخطيط والتعاون الدولي في الجمهورية العربية السورية، عن تجربة التبادل الثنائي أو التوأمة التي جرت مع عُمان بتنسيق من الإسكوا. وتخلّ التجربة عقد اجتماعات افتراضية بين البلدين والإسكوا للاتفاق على خطة عمل للتنفيذ. وحُدّدت ثلاثة محاور للعمل هي: موضوع البيانات؛ وكيفية إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عملية التنمية؛ والرصد والمتابعة على المستوى المحلي. وقام فريق من هيئة التخطيط والتعاون الدولي بزيارة دراسية إلى عُمان للاطلاع المعمق على الآليات التي اعتمدها السلطنة في إعداد التقارير الوطنية الطوعية، وعُقدت خلالها اجتماعات مع الجهات المعنية في وزارة الاقتصاد، والجهاز الوطني للإحصاء والمعلومات، وكذلك زيارة جمعية أهلية تُعنى بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة.

20- ركّز النقاش على كيفية اختيار الدول للمشاركة في عملية التبادل الثنائي. وتمّ التوضيح بأن هذه العملية تتم عادةً بين دولتين لديهما اهتمام مشترك بمواضيع محدّدة، وبأنّ الهدف هو إعطاء فرصة للغوص في التفاصيل، وهو أمر لا يمكن توفيره من خلال ورش العمل. ودُعيت الدول الراغبة بالمشاركة في هذا البرنامج للتوجّه إلى الإسكوا بهذا الشأن، وستسعى الإسكوا إلى تقديم الدعم اللازم وتسهيل هذا التبادل ضمن الإمكانيات المتاحة.

باء- الجلسة الثانية: التكنولوجيا كوسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: التحديات والفرص

21- تناولت الجلسة موضوع التكنولوجيا كوسيلة لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتضمنت عروضاً لتجارب دول عربية مختلفة السياقات وظّفت التكنولوجيات الرقمية والتكنولوجيات الخضراء خدمةً للتنمية. ويسّرت الجلسة السيدة هانيا صبيدين ديماسي من الإسكوا.

22- استُهلّت الجلسة بعرض تمهيدي قدّمه السيد نوار العوّا، المستشار الإقليمي في التكنولوجيا من أجل التنمية في مجموعة الإحصاءات ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا في الإسكوا، سلّط من خلاله الضوء على الواقع التنموي للمنطقة العربية وبيّن فيه من خلال أمثلة توضيحية أثر التكنولوجيا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وواقع المنطقة العربية في قطاعات مختارة. وركّز السيد العوّا على أبرز قضايا التكنولوجيا الرقمية التي تعمل عليها منظومة الأمم المتحدة وعلى محاور عمل الإسكوا، لا سيّما في دعم الدول الأعضاء في تطوير سياسات واستراتيجيات التحوّل الرقمي والذكاء الاصطناعي وغيرها من التكنولوجيات الناشئة. وأكّد السيد العوّا على أهمية تضمين التكنولوجيا في الاستعراضات الوطنية الطوعية على نحو يسهم في تحديد الاحتياجات والثغرات في مجال التكنولوجيا وبناء القدرات والشراكات المطلوبة لنشرها.

23- وعرض السيد أحمد حلمي، مدير وحدة البيانات المكانية في وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في مصر جهود بلده في إنشاء منظومة معلوماتية متكاملة للتخطيط والمتابعة والتقييم باستخدام أحدث تقنيات التصوير الجوي والفضائي بالأقمار الصناعية لإنتاج خرائط أساس موحّدة وعالية الدقة للدولة. وتتيح هذه الخرائط متابعة أداء الأنشطة التنموية بصورة تفصيلية وتسهم في حُسن استخدام الموارد وتوجيه استثمارات الدولة نحو المناطق ذات الاحتياجات الحقيقية كما تساعد في حوكمة أصول الدولة. وقدّم السيد حلمي أمثلة توضيحية عن استخدام هذه المنظومة ضمن إطار مبادرة "حياة كريمة" لخصر الاحتياجات التنموية للقرى المستهدفة وإعداد خطة التدخّلات ومتابعة وتقييم أثر تلك التدخّلات على جودة حياة السكان.

24- قدّم السيد خليل الحنشي، مستشار لدى شركة تنمية نفط عُمان، مداخلة سلّط من خلالها الضوء على الجهود التي تبذلها عُمان بالتعاون مع القطاع الخاص للدفع بمشاريع تقنيات الطاقة النظيفة إلى السوق وتوطين سلسلة إنتاج أنظمة الطاقة المتجدّدة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الهيدروجين) بحيث يتم إتاحة فرص عمل خضراء لتشغيل الشباب العُماني وتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أنّ تكلفة إنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح باتت منافسة لتكلفة إنتاج الطاقة من الوقود الأحفوري، وأنّ تحويل الطاقة الخضراء إلى منتجات قابلة للتصدير كالهيدروجين النظيف، قد انتقل من المستوى البحثي التجريبي إلى المستوى التجاري، مما يتيح فرصاً كبيرة مستقبلاً.

25- أشارت السيدة وسمية الضيده، السكرتيرة الأولى في إدارة التعاون الدولي بوزارة الخارجية في دولة قطر، في مداخلتها إلى نمو قطاع التكنولوجيا في بلدها والجهود الوطنية لتعزيز التحوّل الرقمي والتدريب على المهارات الرقمية داخل قطر وفي البلدان النامية والأقلّ نمواً، وذلك بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات. وساهم استخدام التكنولوجيا الرقمية والتكنولوجيات الخضراء خلال كأس العالم 2022 الذي استضافته قطر إلى خفض البصمة الكربونية لهذا الحدث الضخم. ونوّهت السيدة الضيده باستضافة معرض إكسبو الدوحة 2023 للبستنة الذي سيركّز من بين جملة أمور على الحلول التكنولوجية لتحقيق التوازن بين تعزيز الإنتاجية الزراعية والاستدامة البيئية.

26- وتحدّث السيد أولاف دي جروت، مسؤول تنسيق التنمية في مكتب المنسّق المقيم للأمم المتحدة في اليمن، عن السياق القائم في اليمن نتيجة النزاع، حيث أنّ الوصول إلى الكهرباء وإلى شبكة الإنترنت محدود، مما يحدّ الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية من أجل التنمية. ومع ذلك، فقد أتاحت حالة النزاع بعض الفرص، منها على سبيل المثال تزايد استخدام أنظمة الطاقة الشمسية كمصادر بديلة للكهرباء. ولكن، حتى في هذه الحالات، ثمة فرص ضائعة كاستيراد تلك الأجهزة بدلاً من تصنيعها محلياً، كما أنه لا يتمّ التصديّ لحالات سوء استخدام الطاقة المتجدّدة في السحب المفرط للموارد المائية الجوفية غير المتجدّدة. وختم السيد دي جروت بالإشارة إلى وجود مبادرات لاستخدام وسائل تكنولوجية لجمع البيانات الأساسية، وأفاد بأنّ العمل جارٍ على بناء قدرات المكتبيين الإحصائيين في صنعاء وعدن، وتعزيز التعاون في ما بينهما لتحسين توفّر بيانات أهداف التنمية المستدامة.

27- وركّزت النقاشات التي تلت المداخلات على البنود التالية:

- (أ) تأثير الذكاء الاصطناعي على أهداف التنمية المستدامة، لا سيّما خطر حذف الوظائف وكيفية التصدي له؛
- (ب) إمكانية الاستفادة من الصور الجوية والفضائية والبيانات المكانية عندما يكون عدد التجمعات السكانية كبيراً وفي حال وجود مرتفعات ضمن المساحة الجغرافية؛
- (ج) مصادر ووسائل تمويل التكنولوجيا المتاحة أمام البلدان العربية؛
- (د) الفجوة الرقمية ضمن البلد الواحد، حيث توجد قطاعات مرقمنة تماماً وأخرى غير مرقمنة ممّا يحول دون قيام نظام وطني متكامل للمعلومات؛
- (هـ) التحديات المالية والفنية المرتبطة بإقامة أنظمة الأمن السيبراني والفرص المتاحة لخفض الاستثمارات المطلوبة من خلال الحوسبة السحابية؛
- (و) أهمية تطوير الإطار التنظيمي والبنية التحتية وبناء القدرات كشروط مسبقة للاستفادة من التكنولوجيا؛
- (ز) إعاقة الاحتلال في دولة فلسطين الوصول إلى التكنولوجيا.

جيم- الجلسة الثالثة: منتصف المسار نحو 2030: قمة أهداف التنمية المستدامة وسبيل المضي قدماً

28- تناولت الجلسة المحافل الدولية الخاصة بخطة عام 2030 التي نظّمها الأمم المتحدة خلال عام 2023 ونتائجها والتحضير لفعاليات العام المقبل إضافة إلى حوار حول الالتزامات التي قدّمها البلدان إلى قمة أهداف التنمية المستدامة 2023. ويسرّت الجلسة السيدة جنى البابا من الإسكوا.

29- استُهلّت الجلسة بعرضٍ للسيد إريك أولسن، المسؤول الأول للشؤون الاقتصادية، فرع السياسات الحكومية والمراجعة، مكتب الدعم الحكومي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة. ولخصّ العرض مجريات المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2023 والذي شارك فيه أكثر من 110 مسؤولين رفيعي المستوى وقُدّم فيه 38 استعراضاً وطنياً طوعياً. وأشار السيد أولسن إلى توصيات موجّهة إلى الاستعراضات منها توثيق التعاون مع البرلمانات والمجتمع المدني، والنظر في الاستعراضات على المستوى المحلي، وتطوير البيانات المصنّفة، ودعم الاستعراضات من خلال التدقيق المستقل. ثم تناول مخرجات قمة أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 وتحديداً الإعلان السياسي الذي أعاد التأكيد على الالتزام بتسريع العمل

على خطة عام 2030 وبالإصلاح المالي كخطوة هامة للمُضي قُدماً. أمّا في ما يخصّ الإعداد لقمة المستقبل عام 2024، فمن المتوقع أن يصدر عنها "اتفاق للمستقبل" يتضمن الاتفاق الرقمي العالمي وإعلان بشأن الأجيال المقبلة.

30- تلت ذلك حلقة حوارية عرضت فيها البلدان الالتزامات التي قدّمتها لقمة أهداف التنمية المستدامة لعام 2023. وعرضت السيدة دانة حمزة المواضيع التي ركّزت عليها التزامات البحرين والتي تضمّنت الابتكار في القطاع المالي بدعم من المصرف المركزي وتعزيز جمع البيانات ومراقبتها. وقد ساعد تزامن استعراض البحرين مع قمة أهداف التنمية المستدامة لهذا العام في تحديد هذه الالتزامات.

31- وشرحت السيدة منى عصام فايد، مساعدة الوزيرة لشؤون التنمية المستدامة في وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في مصر، منهجية تحديد الأولويات لصياغة الالتزامات والتي انبثقت منها أولويات التنمية البشرية، ومشاركة المرأة في القوى العاملة، ودعم القطاع الخاص. ونوهت السيدة فايد بالبُعد التشاركي لصياغة الالتزامات وانعكاسها على الترتيبات المؤسسية ومنها التخطيط لإصدار منصة مصر للتنمية، وإصدار خطة تمويلية، والعمل على توطين الأهداف.

32- ألقّت السيدة لمياء الزعبي، مديرة مديرية خطط وبرامج التنمية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي في الأردن، مداخلةً حول التزامات بلادها والتي انبثقت من التوصيات الصادرة عن الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2022. واستند انتقاء الالتزامات إلى معايير منها التماشي مع الأولويات الوطنية وتفادي التزامات مالية جديدة. وأجريت مشاورات مع أصحاب المصلحة حدّدت خلالها التزامات وطنية في المجالات التالية: الغذاء والزراعة، والتعليم، والتغيّر المناخي، وفرص العمل للشباب والمرأة، وبيانات أهداف التنمية المستدامة. وستُدعم الالتزامات بمبادرات وطنية، وإطار مؤسسي واضح، ومشاريع ذات جدول زمني وإطار تمويلي.

33- وقدّم السيد محمود عطايا مداخلةً بشأن الالتزامات التي قدّمتها دولة فلسطين إلى قمة أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 والتي استندت إلى عملية تشاورية مع الفرق الوطنية. وتمّ التوافق على مجالات عمل سياساتية شملت ما يلي: تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال القاعدة الإنتاجية؛ وتعزيز قدرة المواطن على الصمود في وجه الأزمات وتحديد الفئات المهمشة؛ وجودة الخدمات الأساسية وسبل الوصول إليها كالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية؛ وتعزيز فعالية المؤسسات العامة. كما أكّد السيد عطايا على الاهتمام بتعزيز استجابة عمليات التخطيط للأولويات والالتزامات.

34- أشارت ميسيرة الجلسة بدورها إلى التزامات قدّمتها جهات غير حكومية إلى قمة أهداف التنمية المستدامة، منها التزام من اتحاد المصارف العربية بحشد 1 ترليون دولار أمريكي بحلول عام 2030 لتسريع أهداف التنمية المستدامة، وقدّم هذا الالتزام بالتعاون مع الإسكوا. وتلا ذلك تبادلٌ للآراء ونقاشٌ تناول بوجهٍ أساسي تحدي التمويل خاصة في ظلّ التضخّم العالمي والحاجة إلى إعادة النظر في الأطر التمويلية. كما تمت الإشارة إلى أهمية توفير الضمانات للحصول على التمويل من خلال وجود جهة ضامنة. وأكدت النقاشات على أنّ الالتزامات هي إعادة تأكيد على أهمية خطة عام 2030 وأنّ تحديد أولويات العمل في المرحلة المقبلة لا يُعتبر اجتزاءً أو تقليصاً لأهداف التنمية المستدامة، وهي ليست إطاراً جديداً منفصلاً عن جهود التنمية المستدامة القائمة.

دال- الجلسة الرابعة: البُعد التكنولوجي في الاستعراضات الوطنية الطوعية وإشراك أصحاب المصلحة ذوي الصلة

35- تناولت الجلسة موضوع مؤشرات التكنولوجيا، وتضمّنت عروضاً لتجارب دول عربية ومن خارج المنطقة تمّ فيها الاستفادة من التكنولوجيا في إعداد الاستعراض الوطني الطوعي وبيّنت دور أصحاب المصلحة في تعظيم أثر التكنولوجيا على التنمية المستدامة. ويسرّت الجلسة السيدة هانيا صبيدين ديماسي من الإسكوا.

36- قدّم السيد نوار العوّا عرضاً عن مؤشرات التكنولوجيا الرقمية في المنطقة العربية، الأساسية منها والمركّبة. في ما يتعلق بالمؤشرات الأساسية، لفت السيد العوّا إلى أنه تأسست منذ عام 2004 شراكة عالمية تضم أصحاب مصلحة مختلفين لتحسين توافر ونوعية بيانات ومؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيّما في البلدان النامية. ويتمّ من خلال تلك الشراكة جمع بيانات لـ 69 مؤشراً حول البنية التحتية التكنولوجية، واستخدام الأسر والشركات للتكنولوجيا، وقطاع التكنولوجيا كقطاع اقتصادي، بالإضافة إلى مؤشرات تخصّ استخدام التكنولوجيا في التعليم وفي الحكومة، ومؤشرات حول الأثر البيئي للتكنولوجيا. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ أداء المنطقة العربية يقترب من المتوسط العالمي في ما يتعلق بمجمل المؤشرات الأساسية، رغم وجود تفاوتات كبيرة بين الدول العربية.

37- أمّا المؤشرات المركّبة، فهي مهمّة لتبيان مدى التقدّم نحو التحوّل الرقمي المنشود. وعرض السيد العوّا مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة الذي ترصده الإسكوا سنوياً، مبيّناً أنّ الدول العربية تتقدّم بسرعات مختلفة على هذا المؤشر وأنّ هناك فرصاً لتحقيق قفزات من خلال التعاون الإقليمي. والوضع مماثل في ما يتعلق بمؤشرات مركّبة أخرى منها المؤشر الدولي للأمن السيبراني ومؤشر النفاذية الرقمية. ومن المؤشرات المهمة أيضاً مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي الذي يبيّن بوضوح أنّ معظم الدول العربية بحاجة لتنمية قدراتها في هذا المضمار. وختم السيد العوّا بالإشارة إلى أنّ بيانات التكنولوجيا الرقمية متاحة في التقارير الوطنية للتنمية الرقمية وغيرها من التقارير التي ترفعها الدول عبر نقاط الاتصال الوطنية، وهي أيضاً متاحة عبر منصات نشر البيانات التي تديرها الإسكوا والاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو وغيرها من المنظمات المتخصصة.

38- شاركت السيدة هنريكة بيكمان، المستشارة العلمية لمندوب المجلس الاتحادي لخطة عام 2030 في وزارة الخارجية الاتحادية في سويسرا (عن بُعد)، تجربة بلدها في ابتكار المنصة الرقمية "SDGital2030" التي ساهمت إلى حدّ كبير في تبسيط وتنظيم عملية إعداد الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2022، وسهّلت مشاركة كافة الجهات المعنية داخل الحكومة وأصحاب المصلحة. فهذه المنصة تمكّن كافة الجهات المعنية من إدخال المعلومات والبيانات الخاصة بكلّ هدف من أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها كلّ على حدة وتسمح لهم بتحليلها ومراجعتها بشكل آني وتعاوني. وتمّت الاستفادة من المعلومات المخزّنة في المنصة لإنتاج تقرير مركز، ويمكن في الوقت نفسه الوصول إلى المعلومات كاملة عبر المنصة. وتزعم سويسرا إتاحة هذه الأداة للبلدان المهتمة باستخدامها.

39- قدّم السيد عمرو فاروق، مساعد رئيس الأكاديمية للتنمية التكنولوجية، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا في مصر، ملخصاً عن أبرز المبادرات التي نفّذتها الأكاديمية بالتعاون مع الشركاء، لا سيّما في مجال استخدام التكنولوجيا الرقمية في الزراعة، وإنشاء بنك المعرفة، ودعم الريادة والابتكار لدى الشباب من خلال حاضنة الذكاء الاصطناعي، وحاضنة التعليم الإلكتروني ودعم مشاريع التكنولوجيا المالية. وأشار إلى أنّ تلك المبادرات صمّمت ضمن إطار السياسة الرقمية الوطنية، وتضمّن الاستعراض الوطني الطوعي معلومات بشأنها.

40- وعرض السيد فادي مرجانة، مدير عام الحكومة الإلكترونية في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في دولة فلسطين، جهود بلاده في تطوير خدمات الحكومة الإلكترونية، مشيراً إلى أنّ تلك الجهود تتماشى مع الخطة الوطنية للتنمية للفترة 2021-2023. ووضعت دولة فلسطين الأطر الناظمة للحكومة الإلكترونية، من سياسات وقوانين وبنية تحتية وأطر لتبادل المعلومات وأمنها. وتمّ تطوير نظام تسجيل دخول موحد وإنشاء بوابة موحدة للخدمات الحكومية الإلكترونية من خلال الإنترنت وتطبيق الهاتف المحمول، كما أنشئت بوابة للدفع الإلكتروني. وختم السيد مرجانة بالإشارة إلى مصادقة مجلس الوزراء على السياسة الوطنية للتحوّل الرقمي، التي أعدت بالتعاون مع الإسكوا والتي تُعتبر وثيقة مرجعية ستوجّه العمل مستقبلاً بحيث يشمل التحوّل الرقمي كافة القطاعات وجميع الجوانب الحياتية.

41- قدّمت السيدة آمال خالد من إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي في جامعة الدول العربية، عرضاً حول المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة التي أطلقت خلال فعاليات النسخة الرابعة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة لعام 2022. وتهدف المنصة إلى تعزيز مرونة وقدرة الدول العربية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق التكنولوجيا والتحوّل الرقمي وتوسيع آفاق الابتكار، وقد انبثقت عنها أربع مجموعات عمل إقليمية خاصة بالمواضيع التالية: العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ والتحوّل الرقمي؛ وتنمية المهارات الرقمية؛ والذكاء الاصطناعي. وعُقدت خلال عام 2023 عدّة ورش عمل متخصصة ومن المتوقع في المرحلة المقبلة إعداد برامج عمل فنية لدعم وبناء القدرات وتنمية الموارد والمهارات اللازمة في مجالات التكنولوجيا والتحوّل الرقمي والذكاء الاصطناعي، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في هذه المجالات، وتوفير الموارد التمويلية غير التقليدية للمشاركة والمبادرات ذات الصلة.

42- وركّزت النقاشات التي تلت المداخلات على البنود التالية:

- (أ) أهمية استخدام مؤشرات حول التكنولوجيا تُبرز الجانبين النوعي والكمّي؛
- (ب) أهمية جمع بيانات بخصوص القيمة المضافة للتكنولوجيا في قطاعات حيوية مثل الصناعة والزراعة؛
- (ج) تحديّ التأكد من هوية المستخدم كشرط أساسي للتمكّن من تقديم الخدمات الحكومية بشكل رقمي، وصعوبة هذا الأمر لا سيّما في أقلّ البلدان نمواً أو في البلدان المتأثرة بالنزاعات؛
- (د) ضرورة تبسيط الإجراءات الحكومية قبل الشروع بتحويلها إلى خدمات رقمية؛
- (هـ) تحديّ الوصول إلى شريحة واسعة من أصحاب المصلحة وتحفيزهم على المساهمة في الاستعراض الوطني الطوعي باستخدام الوسائل التكنولوجية، لا سيّما المنصات الرقمية؛
- (و) الاستفادة من مسارات الرصد والمتابعة الوطنية الخاصة بالتكنولوجيا لتوفير البيانات وتحديد القضايا المهمة التي ينبغي إبرازها في الاستعراض الوطني الطوعي، من دون أن يشكّل هذا الأمر عبئاً إضافياً على الفريق القائم على إعداد الاستعراض.

هاء- الجلسة الخامسة: المُضيّ قُدماً – الاستفادة من الاستعراضات الوطنية الطوعية للدفع باعتماد التكنولوجيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

43- نُظّمت هذه الجلسة على شكل حوارٍ مفتوحٍ أدارته السيدة جنى البابا والسيدة ندى العجيزي. وتناول المشاركون والمشاركات الأسئلة التالية:

- كيف تساعد التكنولوجيا في التنمية المستدامة وتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في بلدكم؟ وكيف تدعم التكنولوجيا مبدأ الإدماج وعدم إهمال أحد؟ وما هي بعض الأمثلة على ذلك؟ وكيف تتعاملون مع المخاطر والتحديات المرتبطة بها؟
- هل يشارك أصحاب المصلحة المعنيين بالتكنولوجيا في الهيكلية المؤسسية الوطنية لخطة عام 2030؟ ومن هم (من جهات حكومية وغير حكومية)؟ وكيف تخططون لإشراكهم بشكل أفضل في الاستعراضات الوطنية الطوعية؟
- ما هي فجوات البيانات في ما يتعلق بالتكنولوجيا؟
- ما هي الأدوات أو المنصات التكنولوجية التي تعتقدون أنها قد تكون مفيدة لإعداد الاستعراض الوطني في المستقبل؟

ثالثاً- تنظيم الأعمال

ألف- مكان الورشة وتاريخ انعقادها

44- عُقدت ورشة العمل الإقليمية التاسعة حول الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية يومي 2 و3 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في مقرّ جامعة الدول العربية في القاهرة وعبر الإنترنت.

باء- الافتتاح

45- افتتحت ورشة العمل بكلمة للسيدة ندى العجيزي رحّبت فيها بالمشاركين والمشاركات، وأشادت بالتعاون المستمرّ بين الإسكوا وجامعة الدول العربية في مختلف مجالات التنمية المستدامة. وبيّنت السيدة العجيزي أنّ الهدف الرئيسي لورشة العمل يشمل تبادل الخبرات في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية في بلدان المنطقة العربية، كما أنّ الموضوع المحوري للورشة هو التكنولوجيا كأحدى وسائل تنفيذ خطة عام 2030 وأداة لتسريع تحقيق كافة أهداف التنمية المستدامة. وقد برز موضوع التكنولوجيا خلال قمة أهداف التنمية المستدامة (نيويورك، 18-19 أيلول/سبتمبر 2023) التي شاركت فيها جامعة الدول العربية. وأشارت السيدة العجيزي إلى الجهود العربية لتنسيق أنشطة العلوم والتكنولوجيا إقليمياً، مشيرةً إلى تبني اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية إنشاء الشبكة العربية للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة. وذكرت أنّ الشبكة ستسعى إلى إنشاء بوابة إلكترونية لتبادل المعارف والمعلومات، واقتراح المشاريع، وتعزيز الشراكات، وتعبئة الموارد من أجل العمل المشترك لنشر العلم والمعرفة والتكنولوجيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

46- ورحّبت السيدة جنى البابا بدورها بالمشاركين، شاكرةً جامعة الدول العربية على استضافتها الكريمة للورشة بمقرّها في القاهرة. وأشارت إلى أنه مع حلول منتصف المهلة لتحقيق خطة عام 2030، لم تنجز دول المنطقة سوى 15 في المائة ممّا هو منشود. ومع ذلك، عكسَ رَحمَ ومستوى المشاركة في قمة أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 التي نظّمتها الأمم المتحدة، تأكيداً على الالتزام بخطة عام 2030 باعتبارها خارطة الطريق المثلى لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع. وفتت السيدة البابا إلى الإمكانيات التي تُتيحها التكنولوجيا عموماً والتكنولوجيا الرقمية خصوصاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيّما إذا أُتيحت لجميع فئات المجتمع، وفي سدّ الفجوة الرقمية بكافة أبعادها. وعبرت عن أملها بأن تخرج الورشة بخطوات عملية من شأنها أن تساعد على تحسين سياسات التكنولوجيا في البلدان العربية وربطها بشكل أوثق بالمسار الوطني التنموي الخاص بخطة عام

2030، لا سيّما من خلال اعتماد الاستعراض (مساراً ومضموناً) كآلية متابعة وطنية جامعة لكافة أصحاب المصلحة ومحفّزة على العمل والشراكات.

جيم- المشاركون

47- شارك في ورشة العمل حضورياً وعبر الإنترنت 49 مشاركاً ومشاركةً من ضمنهم ممثلون عن 16 بلداً عربياً هي: الأردن، والبحرين، والجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والصومال، وعمان، ودولة فلسطين، وقطر، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن. كما حضر ورشة العمل مشاركون ومشاركات من فريق الأمم المتحدة القطرية، بالإضافة إلى الجهات المنظمة وهي الإسكوا، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية (انظر قائمة المشاركين في المرفق). وبلغت نسبة مشاركة النساء 47 في المائة من مجموع المشاركين.

دال- جدول الأعمال

48- تضمّنت ورشة العمل خمس جلسات رئيسية، بالإضافة إلى جلسة الافتتاح والملاحظات الختامية. وفي ما يلي ملخصٌ لجدول الأعمال:

(أ) الكلمات الافتتاحية؛

(ب) الجلسة الأولى: حوار بين البلدان حول استعراضات عامي 2023 و2024؛

(ج) الجلسة الثانية: التكنولوجيا كوسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة – التحديات والفرص؛

(د) الجلسة الثالثة: منتصف المسار نحو 2030 – قمة أهداف التنمية المستدامة وسبل المُضي قُدماً؛

(هـ) الجلسة الرابعة: البعد التكنولوجي في الاستعراضات الوطنية الطوعية وإشراك أصحاب المصلحة ذوي الصلة؛

(و) الجلسة الخامسة: المُضي قُدماً – الاستفادة من الاستعراضات الوطنية الطوعية للدفع باعتماد التكنولوجيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ز) الملاحظات الختامية.

هاء- الوثائق

49- للاطلاع على قائمة الوثائق، يُرجى زيارة صفحة الورشة على الموقع الإلكتروني للإسكوا: <https://www.unescwa.org/events/9th-workshop-voluntary-national-reviews>

المرفق

قائمة المشاركين(*)

ألف- البلدان العربية

<u>جمهورية الصومال الفيدرالية</u>	<u>المملكة الأردنية الهاشمية</u>
السيد حسن محمد علي مدير إدارة المنظمات الدولية وزارة الخارجية والتعاون الدولي	السيدة لمياء الزعبي مديرة خطط وبرامج التنمية وزارة التخطيط والتعاون الدولي
<u>جمهورية جيبوتي</u>	<u>مملكة البحرين (عبر الإنترنت)</u>
السيد ديني علي داوود مدير الخدمات وزارة المالية	السيدة دانة عماد حمزة الوكيلة المساعدة للتنمية المستدامة وزارة التنمية المستدامة
<u>سلطنة عُمان</u>	السيدة جوانا الجود وزارة التنمية المستدامة
السيد طلال السعدي مدير إعداد الخطط التنموية وزارة الاقتصاد	السيد سعود يوسف تلفت وزارة التنمية المستدامة
السيدة سعاد أمبوسعيدي أخصائية تخطيط ومتابعة وزارة الاقتصاد	السيدة وصال طارق الجلامه أخصائية تنمية مستدامة وزارة التنمية المستدامة
السيد خليل الحنشي (عبر الإنترنت) مستشار شركة تنمية نفط عُمان	<u>الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية</u>
<u>دولة فلسطين (عبر الإنترنت)</u>	السيد سامي بوكلية نائب مدير مكلف بالتنمية المستدامة وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج
السيد محمود عطايا مدير عام مكتب رئاسة مجلس الوزراء	<u>جزر القمر (عبر الإنترنت)</u>
السيد فادي مرجانة مدير عام الحكومة الإلكترونية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	السيد ماضي علي يوسف مسؤول برامج الاقتصاد الكلي الهيئة العامة للتخطيط
<u>دولة قطر</u>	<u>الجمهورية العربية السورية</u>
السيدة وسمية الضبيده سكرتيرة أولى في إدارة التعاون الدولي وزارة الخارجية	السيد رفعت محمد حجازي مستشار رئيس الهيئة والمنسق الوطني للتنمية المستدامة، هيئة التخطيط والتعاون الدولي
السيدة آمنة السليطي سكرتيرة ثانية في إدارة الشؤون العربية وزارة الخارجية	السيد إياد حسن علي مدير الاقتصاد الكلي هيئة التخطيط والتعاون الدولي

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعني.

دولة قطر (تابع)

السيد أحمد حلمي
مدير وحدة البيانات المكانية
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

السيدة نور السادة
مستشار في إدارة الشؤون الأفريقية
وزارة الخارجية

السيدة عليا خالد عفت
محلل سياسات أول، وحدة التنمية المستدامة
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

السيد سلطان الحنزاب
باحث سياسي ثالث
وزارة الخارجية

السيد عمرو فاروق
مساعد رئيس الأكاديمية للتنمية التكنولوجية
أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا

السيد جمال اليافعي
مساعد المدير، إدارة التخطيط الاستراتيجي
جهاز التخطيط والإحصاء

المملكة العربية السعودية

السيدة سماح البخاري

السيدة سلامه البسطي
باحثة تخطيط تنمية بيئية ثالثة
جهاز التخطيط والإحصاء

أخصائي أول استدامة
وزارة الاقتصاد والتخطيط

الجمهورية اللبنانية

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد محمد عبد الرحمن ددي
المدير العام المساعد لاستراتيجيات وسياسات التنمية
وزارة الاقتصاد والتنمية المستدامة

السيدة علا الصيداني
خبيرة اقتصادية، مسؤولة ملف التنمية المستدامة
رئاسة مجلس الوزراء

دولة ليبيا

الجمهورية اليمنية

السيد محمد الحاوري
وكيل الوزير
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيد الطاهر أبو الحسن
مدير عام معهد التخطيط والرئيس التنفيذي للجنة التنمية
المستدامة
وزارة التخطيط

السيد عمر الأغبري
وكيل قطاع التعاون الدولي
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

جمهورية مصر العربية

السيدة منى عصام فايد
مساعدة وزيرة لشؤون التنمية المستدامة
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

باء- البرامج والهيئات التابعة للأمم المتحدة

متطوعو الأمم المتحدة (عبر الإنترنت)

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيد جوان ماروكوان
أخصائي التكامل الإقليمي
المقر الرئيسي في بون

السيد محمد نوار العوّا
المستشار الإقليمي في التكنولوجيا من أجل التنمية
مجموعة الإحصاءات ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا

مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة لليمن

السيد أولاف دي جروت
مسؤول تنسيق التنمية

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
(عبر الإنترنت)

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (عبر الإنترنت)

السيد إريك أولسن
مسؤول أول للشؤون الاقتصادية، فرع السياسات الحكومية
والمراجعة، مكتب الدعم الحكومي والتنسيق من أجل
التنمية المستدامة

السيد أحمد أمين الأطرش
موظف برامج التنمية الحضرية

هيئة الأمم المتحدة للمرأة (عبر الإنترنت)

مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط
(عبر الإنترنت)

السيدة ميسون جابر
مسؤولة تنسيق التنمية، الشراكات وتمويل التنمية

السيدة إيناس مرجية
مديرة البرامج

الاتفاق العالمي للأمم المتحدة (عبر الإنترنت)

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (عبر الإنترنت)

السيد الأسعد بن حسين
الممثل القطري
المكتب الوطني لليونيدو في تونس

السيدة دانا ميري خير الله
سفيرة التغيير لأهداف التنمية المستدامة
الشبكة المحلية في لبنان

جيم- المشاركون من البلدان غير العربية

سويسرا (عبر الإنترنت)

السيدة هنريكة بيكمان
مستشارة علمية لمندوب المجلس الاتحادي لخطة عام 2030
وزارة الخارجية الاتحادية

دال- الفريق المنظم

جامعة الدول العربية

الإسكوا، الفريق المعنى بتنسيق العمل على خطة عام 2030
وأهداف التنمية المستدامة

السيدة جنى البابا
موظفة تنمية مستدامة

السيدة ندى العجيزي
مديرة إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي

السيدة هانيا صبيدين ديماسي
مسؤولة مساعدة لإدارة البرامج

السيد محمد عبد المقصود حسن
باحث قانوني

إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي

السيدة لارا الخوري (عبر الإنترنت)
مساعدة أبحاث أولى

السيدة أمال خالد
مسؤولة ملف المنصة العربية الرقمية
إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي

السيدة صبحية كبارة
مساعدة إدارية

السيدة نادرة البزري (عبر الإنترنت)
مساعدة إدارية